تحرك عاجل

إعدام رجل إيراني على خلفية تهم تتعلق بالمخدرات

نُفذَ حكم الإعدام في 22 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بعامل البقالة سعيد صادقي رفقة تسعة آخرين، وذلك على خلفية تهم تتعلق بالمخدرات.

أُعدم في سجن إيفين بطهران **سعيد صادقي** رفقة تسعة آخرين يوم 22 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي على خلفية تهم تتعلق بالمخدرات. ولقد جرى تنفيذ الحكم على الرغم من مناشدة منظمة العفو الدولية والخبراء الحقوقيون الأمميون، وآخرون غيرهم للسلطات الإيرانية كي تبادر إلى وقف تنفيذ الحكم. ويُذكر أن الموعد الذي حُدد بدايةً لتنفيذ الإعدام كان في الحادي عشر من أكتوبر/ تشرين الأول، بيد أنه جرى إرجاء التنفيذ إلى الثالث عشر من الشهر نفسه. ومع ذلك، فقد قيل لعائلات المحكومين صباح ذلك اليوم أنه لم يجرِ تنفيذ الحكم. وظلّت عائلة سعيد صادقي تجهل مصير ابنها ومكان تواجده حتى الحادي والعشرين من أكتوبر، حيث سمحت السلطات حينها للعائلة القيام بزيارة سعيد للمرة الأخيرة.

ولقد أخبر أفراد عائلة سعيد صادقي منظمة العفو الدولية أن ابنهم قد ذكر لهم تعرضه للتعذيب في السجن عقب إرجاء تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحقه. وتضمنت أشكال التعذيب التي تعرض لها إخضاعه لعملية إعدام وهمية، علاوة على إجباره أثناء تواجده في سجن إيفين بطهران على الإقرار بذنبه أمام عدسة الكاميرا، بيد أنه قد رفض الإذعان لهذا الأمر.

وفي 26 مايو/ أيار الماضي، حوكم سعيد صادقي في محاكمة جائرة أمام الفرع رقم 30 لمحكمة الثورة بطهران، حيث مثله حينها محامٍ قامت الدولة بتوكيله للدفاع عنه. وفي نهاية محاكمته التي استمرت أسبوعاً، حكمت المحكمة على سعيد صادقي بالإعدام لاشتراكه مع ثلاثة آخرين في شراء وحيازة حوالي 512 كلغ من حبوب الأمفيتامين المخدرة. كما ألزمته المحكمة بدفع غرامة قوامها مليوني ريال إيراني (أي ما يعادل 163 دولاراً أمريكياً تقريباً)، وحكمت عليه أيضاً بعشرين جلدة لحيازته 21 غم من الحشيش والماريخوانا. ولقد مثُل سعيد صادقي أمام الفرع 30 من محكمة الثورة بطهران يوم 28 يوليو/ تموز الماضي حيث طُلب منه حينها التوقيع على وثيقة اتضح أنها معدة لإحاطته علما بعزم السلطات على تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحقه.

وبعد أن سبق لهم وأن أصدروا نداءً مشتركاً بتاريخ 12 أكتوبر/ تشرين الأول ناشدوا فيه السلطات وقف إعدام الأحد عشر رجلاً، فلقد عبّر كل من المقرر الأممي الخاص المعني بأوضاع حقوق الإنسان في إيران، أحمد شهيد، والمقرر الخاص المعني بالإعدامات خارج أُطر القانون، كريستوف هاينز، والمقرر الخاص المعني بقضايا التعذيب، خوان مينديزعن سخطهم جراء إعدام سعيد صادقي والرجال التسعة الآخرين، وذلك في بيان أصدروه يوم 23 أكتوبر الماضي. كما وناشد المقررون الثلاثة السلطات الإيرانية أن تبادر إلى "فرض وقف اختياري رسمي على تطبيق عقوبة الإعدام فوراً، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم المخدرات".

ولقد اعتُقل شقيق سعيد في 11 أكتوبر الماضي، وذلك عقب يوم من إجراء مقابلات مع القسم الناطق بالفارسية في هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، وإذاعة صوت أمريكا، تحدث خلالها **مجيد صادقي** عن معاناة شقيقه. وعلى الرغم من عدم الكشف عن مكان تواجده عقب اعتقاله على أيدي رجال أمن بزي مدني، فلقد تمكنت عائلته فيما بعد من التوصل إلى معلومات تفيد باحتجازه في سجن إيفين بطهران. ولقد أُطلق سراح مجيد صادقي بالكفالة يوم 15 أكتوبر، بيد أنه قد يواجه تهماً ويخضع للمحاكمة مستقبلاً.

وليس ثمة حاجة لمزيد من التحرك عبر شبكة التحركات العاجلة في الوقت الراهن. ونتوجه بجزيل الشكر إلى جميع من قاموا بإرسال مناشداتهم.

هذا هو ثالث تحديث للتحرك العاجل رقم MDE 13/066/2012. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط الإلكتروني التالي: http://amnesty.org/en/library/info/MDE13/066/2012/en

الأسماء: سعيد صادقي، ومجيد صادقي
الجنس: كلاهما من الذكور

AMNESTY INTERNATIONAL

AMNESTY INTERNATIONAL